



PDF أرشيف

الجمعة , 31 يوليو ,
2026



النسخة



المطبوعة

سياسة

صحافة

مقالات

تحقيقات

ثقافة

منوعات

اقتصاد

رياضة

وسائط

الأسبوعي

بودكاست

لايف

ستايل

الكل

عربي

فلسطين

سوريا

العراق

الخليج العربي

مصر

المغرب العربي

دولي

الولايات المتحدة

أوروبا

روسيا تركيا إيران

“منع التصوير” داخل البرلمان يثير جدلا في تونس

منذ 22 ساعة



إبراهيم بودربالة رئيس البرلمان التونسي

تونس- “القدس العربي”: أثار رئيس البرلمان التونسي، إبراهيم بودربالة، جدلا واسعا بعدما هدد بإحالة كل من يقوم بالتصوير داخل قاعة البرلمان إلى النيابة العمومية.

وخلال جلسة البرلمان، الثلاثاء، شدد بودربالة على منع التصوير بالهواتف المحمولة من أي مكان داخل القاعة، قائلا: “يُمنع منعاً باتاً التصوير بالهاتف، من أي مكان في القاعة، وكل من يخالف ذلك ستنجم إحالته مباشرة إلى النيابة العمومية”.



وأصدر عدد من النواب بيانا عبروا فيه عن رفضهم لما اعتبروه “انحرافاً خطيراً في التعامل مع العمل البرلماني، ومحاولة غير مقبولة لتحويل مسائل تنظيمية داخل المجلس إلى مجال للتهديد بالملاحقات الجزائية”.

واعتبروا أن القرار يؤثر سلباً على “صورة البرلمان، وحدود الصلاحيات، وكيفية تعامل المؤسسة التشريعية مع الحقوق والحريات التي تشكل أساس وجودها”.

كما اعتبر البيان أن قرار بودريالة “يعطي انطباعاً خطيراً بتحويل رئاسة المجلس إلى جهة تمتلك سلطة تقريرية في مجال تحريك الملاحقات الجزائية، وهو ما لا ينسجم مع مبدأ الفصل بين السلطات ولا مع القواعد التي تحكم دولة القانون”.



ردا على تهديد رئيس البرلمان في جلسة علنية ومفتوحة كل من يصور بهاتفه خلال الجلسة العامة بالاحالة المباشرة على النيابة العمومية في سابقة تاريخية.

أمضيت، رفقة عدد من زملائي أعضاء مجلس نواب الشعب، اليوم الأربعاء 29 جويلية، على بيان نعر من خلاله عن رفضنا لما اعتبرناه انحرافاً خطيراً في التعامل مع العمل البرلماني، ومحاولة غير مقبولة لتحويل مسائل تنظيمية داخل المجلس إلى مجال للتهديد بالملاحقات الجزائية، وذلك على إثر التصريح الذي أدلى به رئيس مجلس نواب الشعب خلال الجلسة العامة ... [See more](#)

باردو في، 29 جويلية

بيان

عن عدد من أعضاء مجلس نواب الشعب

فضلاً للمساس باستقلالية البرلمان ولتتويج رئيس المجلس بالملاحقات الجزائية

على إثر التصريح الصادر عن رئيس مجلس نواب الشعب خلال الجلسة العامة المعدلة بـ 2026، والذي أعلن فيه أن كل من يستعمل الهاتف للتصوير داخل القاعة "ستتم إحالته مباشرة على النيابة العمومية"، فإننا، نحن المضمين أسفله من أعضاء مجلس نواب الشعب، نعبر عن انزعاجنا من هذا التوجه الذي لا يتسجم مع المبادئ الدستورية المنظمة لعمل المؤسسة التشريعية، ولا مع الدونية التي تحكم ممارسة السلطة داخل الدولة.

فمجلس نواب الشعب مؤسسة دستورية مستقلة، تضبط أعمالها أحكام الدستور والقانون، فلا يجوز أن تتحول المخالفات التنظيمية، مهما كانت طابعها، إلى موضوع تهديد بالمتابعات الجزائية. نص قانوني صريح، كما أن مبدأ الشرعية يقتضي بوضوح أنه لا جريمة ولا عقوبة إلا بنص، وأصرح أو إجراء تنظيمي أن يرتب مسؤولية جزائية خارج الأطر التي رسمها القانون.

ونعتبر أن التلويح بالإحالة المباشرة على النيابة العمومية في مسائل تتعلق بتنظيم سير الجلسة، أن يكرس مناخاً من التخوف داخل المجلس، وأن يخلط بين الآليات التأديبية البرلمانية والاختصاص بالنية، بما لا يخدم استقلالية الوظيفة التشريعية ولا حسن سير أعمالها.

كما يؤكد أن علنية جلسات مجلس نواب الشعب تمثل ضماناً دستورياً لشفاافية العمل البرلماني، ولا يجوز أن تتحول إلى أداة لمتابعة أشغال المجلس ونفطها للرأي العام تعد جزءاً من حق المواطنين في الإعلام، وهو ما يقتضي تجنب كل ما من شأنه أن يفهم على أنه تضيق على العمل البرلماني أو الإعلام وانطلاقاً من مسؤوليتنا في صون مكانة المؤسسة التشريعية والدفاع عن صلاحياتها، فإننا:

نرفض كل توجه يقضي إلى توسيع مجال التجريم خارج ما يُقرره القانون.

نتمسك باحترام مبدأ الشرعية والفصل بين الوظائف واستقلالية مجلس نواب الشعب.

ندعو إلى اعتماد الآليات التي يضبطها النظام الداخلي في معالجة كل ما يتعلق بتنظيم العمل دون إقحام القضاء الجزائي في المسائل البرلمانية التنظيمية.

نؤكد ضرورة حماية علنية الجلسات وضمان ممارسة النواب لمهامهم، واحترام حق وسائل الإعلام في تغطية أشغال المجلس في إطار القانون.

إن استقلالية البرلمان لا تُصان بالتلويح بالملاحقات الجزائية، وإنما بالتعمس بالدستور، وتعزيز الدور التشريعي والرقابي للمجلس، وترسيخ مناخ من الثقة يضمن للنواب أداء مهامهم بولية، ويحفظ للمؤسسة التشريعية مكانتها باعتبارها إحدى ركائز دولة القانون والمؤسسات.

قائمة إماءات عدد من أعضاء مجلس نواب الشعب

بيان

رفضاً للمساس باستقلالية البرلمان ولتتويج رئيس المجلس بالملاحقات الجزائية

الاسم واللقب	الإمضاء
1. محمد علي	
2. حازم الهمز	
3. الطاهر بن منصور	
4. بدينت الخاشا	
5. حميد السالميت	
6. فتاة عيناوي	
7. التوري جريدي	
8. علي زعندو	
9. بلال المسيري	
10. عادل البوسامي	
11. فوزي د ثاس	
12. فكري الحري	
13. حسن جريو عبي	
14. علاء الأماني	
15. هالة ملك الش	
16. نبيل الحشاي	

172 132 108

وأكدت البرلمانية سيرين مرابط أن القرار يأتي بعد قيام أحد النواب بتصوير زملائه من شرفة القاعة خلال عملية التصويت بهدف توثيق العملية لأنه لا يتم نشر قائمة التصويت على الموقع.

وأضافت: "عملية التصويت حرة وإدارة المجلس هي الجهة المخولة لنشر نتيجة التصويت على الموقع، والصحافيون هم الطرف الوحيد الذي يحق له تصوير القاعة من الأعلى".

Syrine Mrabet

シェアする

28-07-2026

vote 04

الجمهورية التونسية
مجلس نواب الشعب

انتهاء التصويت

51: نعم

9: محتفظ

13: لا

73: المجموع

الجلسة العامة ليوم الثلاثاء 28 جويلية 2026

@assembleedesrepresentantsd8630 19 clics sur "J'ajoute une vue"

S'abonner

👍 🗨️ ➦ 📌 ...

وأوضحت، في تدوينة أخرى، “القرار لا يمنع النائب من توثيق مداخلته أو تسجيلها ونشرها، وإنما يهدف إلى منع قيام النواب بتصوير زملائهم أو التقاط صور ومقاطع فيديو لهم دون إذنتهم، حفاظا على احترام المؤسسة البرلمانية وحقوق جميع الأعضاء”.

Syrine Mrabet
on Wednesday

احتراماً لكل زميل

ممنوع تصوير الزملاء
بالجوال داخل قبة البرلمان

التصوير من اختصاص
الصحفيين والإعلاميين المعتمدين

لا تصوير من الشرفة
ولا صور فردية أو فيديو

لكل نائب الحق في تسجيل
ونشر مداخلته بنفسه

أثار قرار رئيس مجلس نواب الشعب المتعلق بمنع التصوير بالهاتف الجوال داخل قبة البرلمان جدلاً واسعاً خاصة بعد ما صدر عن أحد النواب من تصرف داخل الجلسة أدى إلى احتجاج زملائه و التشويش على عملية التصويت .
وللتوضيح، فإن القرار لا يمنع النائب من توثيق مداخلته أو تسجيلها ونشرها وإنما يهدف إلى منع قيام النواب بتصوير زملائهم أو التقاط صور ومقاطع فيديو لهم دون إذنهم حفاظاً على احترام المؤسسة البرلمانية وحقوق جميع الأعضاء.
... أما تغطية الجلسات وتصوير النواب فهي من مهام الصحفيين والإعلاميين ال

See more

50 73 6

وقال النائب أحمد سعيدي، في فيديو نشره على موقع فيسبوك: “رئيس البرلمان لا يزعجه التزوير ويزعجه التصوير”.

وأضاف: “مجلس النواب فيه 4 تشكيلات: نواب شعب، نواب رجال الأعمال، نواب الحكومة والمواطنون”.

وختم السعيداني مخاطباً بـدربالة: “نحن لا نحرض، نحن 25 يوليو/ تموز (مسار الرئيس قيس سعيد) الشعبية، وأنتم 25 يوليو الإجرائية. نحن من حلمنا وأنتم من فشلتكم”.

<https://www.facebook.com/reel/1622020622964595/?app=fbl>

وهذه ليست المرة الأولى التي يدخل فيها رئيس البرلمان في تراشق مع النواب، حيث اتهم بعضهم، العام الماضي، **بمحاولة التآمر** على التدابير الاستثنائية للرئيس قيس سعيد، بعد دعوتهم لحوار وطني يكرس لوحدة

وطنية تبدأ بالإفراج عن معتقلي الرأي في البلاد.

كما اتهم عدد من النواب، بـ **تعطيل المصادقة** على مشروع قانون تجريم التطبيع، بعد أن قام بتأجيل جلسة التصويت لعدة مرات.

كلمات مفتاحية

تونس

البرلمان التونسي



اترك تعليقاً

لن يتم نشر عنوان بريدك الإلكتروني. الحقول الإلزامية مشار إليها *

التعليق *

البريد الإلكتروني *

الاسم *

إرسال التعليق

اشترك

أدخل البريد الإلكتروني *

اشترك في قائمتنا
البريدية

أرشف PDF



حولنا / About us | أعلن معنا / Advertise with us

أرشفيف النسخة المطبوعة

النسخة المطبوعة سياسة صحافة مقالات تحقيقات ثقافة منوعات لايف ستايل اقتصاد رياضة وسائل الأسبوعي

Powered by
adberries

جميع الحقوق محفوظة © 2026 صحيفة القدس العربي